الجغرافيات الثقافية للتعددية الوطنية

كاثرين ميتشل

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

ما هي العولمة عبر الوطنية ؟

إن فكرة العولمة عبر الوطنية فكرة مهمة في النظرية المعاصرة لأسباب عدة . ربما يكون الاهتمام الأول للعلماء اليوم هو إقامة روابط عبر الكيانات وبينها التي كانت تُنظَّر سابقًا على أنها منفصلة ومستقلة . إن مصطلح "العولمة عبر الوطنية" مع التركيز على العولمة يسمح بهذا النوع من النظرية العلائقية . وعلاوة على ذلك ، فإنه يشجعها في عدد من الساحات المختلفة - من فحص التفاعلات والحركة الحرفية ذهابًا وإيابًا للسلع والأشخاص والأفكار عبر الحدود الوطنية ، إلى المرونة النظرية للفكر ما بعد البنيوية عبر السرديات الاحتوائية والخطية والحدود التخصصية .

إن نظرية العولمة عبر الوطنية ، إذا ما تم النظر إليها ضمن هذا النطاق الواسع ، هي نظرية متجاوزة بطبيعتها . إن التركيز على العلاقات بين الأشياء وعلى الحركات عبر الأشياء يفرض إعادة تصور للمعتقدات الأساسية في الأدبيات المتعلقة بالهجرة والجيوسياسية ، والتي كانت تؤكد في السابق على السرديات التي تركز على الدولة والحدود الوطنية المحددة إقليميًا . كما يفرض إعادة التفكير في الفئات الاقتصادية ، التي كانت تفرد قوى عالمية شديدة التجريد مثل الرأسمالية . كما يفرض إعادة التفكير في مجالات أوسع من الاستقصاء المعرفي ، بما في ذلك أسئلة الهوية وتشكيل الذاتية والمعتقدات الأساسية حول المكان والزمان . وفي أفضل الأعمال حول العولمة ، اجتمعت المعابر الحدودية الواضحة في إعادة التفكير في هذه الأدبيات في العقد الماضي في حوار مثمر .

وعلى هذا فإن القضايا المتعلقة بالعلاقة المتغيرة للأمة في مواجهة القوى الاقتصادية والسياسية العالمية ، والفهم المتغير للفئات والسرديات الثقافية الأساسية ، مترابطة بطرق معقدة ومثيرة للاهتمام . في الأقسام الاتية ، أدرس بعض الطرق التي يعمل بها التفكير "عبر الوطني" على إثارة إشكاليات الفئات القديمة ، ثم أواصل مناقشة البحث عبر الوطنية المعاصر في الجغرافيات الثقافية وبعض الأسئلة والمعضلات التي تثيرها

حالة العولمة

في خطاب بارز حول طبيعة الحداثة ، عرّف مارشال بيرمان (1982) التحديث بأنه عملية تغيير تتسم بعدد من القوى الرئيسية ، وخاصة التحضر والتصنيع والبيروقراطية التي كانت تحدث بكثافة متسارعة في أوروبا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر. وقد عرّف الحداثة بأنها التداعيات الثقافية لهذه العمليات - التعبير عن التغيير الواضح في الفن والموسيقى والعمارة والأدب في ذلك الوقت . بالنسبة لبيرمان ، كانت الحداثة هي التجربة الشاملة للتغيير التي شعر بها سكان المناطق الحضرية والريفية على حد سواء مع تحول المشهد الأرضي حرفيًا تحت أقدامهم .

إن هذه التقسيمات مفيدة للنظر في العولمة أيضًا ، حيث أصبح المصطلح منتشرًا في جميع التخصصات وغالبًا ما يفقد تماسكه نتيجة لذلك . إن العولمة والعولمة الوطنية مصطلحان مفضلان لدى الدراسات الثقافية ونظرية الأدب ، ويشيران عمومًا إلى مفاهيم ما بعد البنيوية للتداخل أوالتناقض ، وخاصة فيما يتعلق بالأمة . كما يتم استخدامهما كثيرًا للإشارة إلى ما هية العولمة عبر الوطنية ؟ إن فكرة العولمة عبر الوطنية فكرة

مهمة في النظرية المعاصرة لأسباب . ربما يكون الاهتمام الأول للعلماء اليوم هو إقامة روابط عبر الكيانات وبينها التي كانت تُنظّر سابقًا على أنها منفصلة ومستقلة . إن مصطلح "العولمة عبر الوطنية" مع التركيز على العولمة المسموح بها بهذا النوع من النظرية العلائقية . ويمكننا القول على ذلك ، فإنه يشجعها في عدد من الساحات المختلفة - من فحص التفاعلات والحركة الحرفية ذهابًا وإيابًا للسعادة والأشخاص والأفكار عبر الحدود الوطنية ، إلى التوسع النظري للفكر ما بعد البنيوية عبر السرديات الاحتواءية والخطية والحدود التخصصية .

في نظرية العولمة عبر الوطنية ، إذا نظرنا إليها ضمن هذا النطاق الواسع ، فهي نظرية متجاوزة بطبيعتها . إن التركيز على العلاقات بين الأشياء وعلى الحركات عبر الأشياء يفرض إعادة صياغة للمعتقدات الأساسية في الأدب المتعلقة بالهجرة والجيوسياسية ، والتي كانت تؤكد في السابق على السرديات التي تستهدف الدولة والمحدودية الوطنية المحددة إقليميًا . كما يفترض إعادة التفكير في الفئات الاقتصادية ، التي كانت تفرد قوى عالمية شديدة التجريد . كما يفترض إعادة التفكير في مجالات أوسع من الاستقصاء المعرفي ، بما في ذلك أسئلة الهوية وتشكيل الذات والمعتقدات الأساسية حول المكان والزمان . وفي أفضل الأعمال حول العولمة ، اجتمعت المعابر الحدودية الواضحة في إعادة التفكير في هذه الأدبيات في العقد الماضي في حوار مثمر .

وعلى هذا فإن القضايا المتعلقة بالعلاقة المتغيرة للأمة في مواجهة القوى الاقتصادية والسياسية العالمية ، والفهم المتغير للمجالات والسرديات الثقافية الأساسية ، والترابط بطرق معقدة مثيرة للاهتمام . في الأقسام الاتية ، أدرس بعض الطرق التي تعمل على التفكير "عبر الوطني" في إثارة إشكاليات النماذج القديمة ، ثم أواصل مناقشة البحث عبر الوطني المعاصر في الجغرافيات الثقافية وبعض الأسئلة والمعضلات التي تثيرها . إن المزج الثقافي من مختلف الأنواع ، والذي يستدعي شكلاً من أشكال التوفيق بين الثقافات في الفن أو الكريولية في علاقة بالهوية (هانيرز، 1996؛ فيرتوفك، 1999).

غالبًا ما تُستخدم هذه المصطلحات كعلامات نصية ، مجردة من العلاقات المادية لوقت ومكان معينين . واستجابة لهذا النوع من النظريات غير التاريخية والجغرافية ، دعا معظم الجغرافيين الماركسيين ، وغيرهم من المهتمين بالمفاهيم العابرة للحدود الوطنية والاقتصاد السياسي ، إلى نظرية أكثر رسوخًا ، خاصة فيما يتعلق بالعمليات الاقتصادية (جاكسون وكرانج، 2000؛ ميتشل، 1997أ؛ نونيني وأونج، 1997) . في عمل سابق ، وفي أعقاب الارتفاع السريع في شعبية مصطلح "ما بعد الحداثة" ، على سبيل المثال ، كانت الإشارة الواضحة إلى ضرورة وضع نظريات للمفاهيم المعرفية جنبًا إلى جنب مع التحولات الاقتصادية بوضوح القصد وراء عنوان كتاب هارفي المؤثر "حالة ما بعد الحداثة" (1989). وفي استجابة مباشرة للاحتفالات المعرفية بنهاية السرديات الكبرى وموت الذات الفردية الموجودة في كتاب ليوتار "حالة ما بعد الحداثة" (1984)، شرع هارفي في إظهار للقارئ أن العديد من هذه المواقف التحريرية المزعومة كانت مرتبطة بشكل متزايد من أشكال الرأسمالية الاستقطابية والموهنة .

وفي هذا الصدد ، ربما تكون مصطلحات مثل "حالة العولمة" أو "العولمة" أكثر ملاءمة لوصف التفاعلات والذاتيات والروايات المتغيرة المرتبطة بشكل مباشر بعمليات مادية محددة ، وخاصة إعادة الهيكلة العالمية للاقتصاد في ظل الرأسمالية المتأخرة . **وفي العقود الثلاثة الماضية ، اجتمع عدد من القوى لإنشاء نظام دولي متكامل ومترابط للغاية . إن العملية المستمرة التي يتم من خلالها إنتاج هذا الترابط والحفاظ عليه يشار إليها على نطاق واسع باسم "العولمة" ، وهو مصطلح له بنية تشبه الخيمة إلى الحد الذي جعل العديد من الأشياء تتسلل للاحتماء تحتها** . ويرتبط البحث عبر الوطني في الجغرافيا بدراسات العولمة من خلال التركيز المشترك على التغيرات في أنظمة الحكم العالمي ، بما في ذلك انتشار الاتفاقيات والمعاهدات

التجارية الإقليمية والعابرة للحدود ، ونهاية الحرب الباردة وبداية "النظام العالمي الجديد" ، والتأثيرات المستمرة للاستعمار الجديد والليبرالية الجديدة . كما يرتبطان من خلال التركيز على التحولات في طبيعة الرأسمالية كنظام اجتماعي اقتصادي عالمي ، وخاصة جغرافيات الإنتاج المتغيرة ، وتدفقات رأس المال والعمالة المتغيرة ، وظهور أنواعا جديدة من الشبكات وتدفقات السلع ، والاستقطاب المتزايد للثروة على كل من المقاييس الكلية (الجغرافية) والصغيرة (الأسرية) .

إن السمة الرئيسية للرأسمالية المعاصرة هي العولمة والمرونة الأكبر بكثير في أنظمة التراكم (هارفي، 1989) . وتشمل هذه إلغاء إقليمية التمويل (كوربريدج وآخرون، 1994؛ روبرتس، 1994)، والتجزئة الجغرافية لأنظمة الإنتاج (ديكين، 1992) والمرونة الاستراتيجية للمؤسسات (هيرود وآخرون، 1998). وتتجلى هذه المرونة أيضًا في الحركات المتزايدة للأشخاص في المجالات الاجتماعية الممتدة عبر الحدود ، وفي الوعي والتعبيرات الاجتماعية والثقافية وتشكيل الهوية لكل من هؤلاء المهاجرين عبر الوطنين وأولئك الذين ظلوا مقيدين محليًا (راوس، 1991؛ سيلفي ولوسون، 1999). وكما أظهر ساسن (1988) قبل أكثر من عقد من الزمان ، فإن المرونة المتزايدة لرأس المال وتدفقات الأشخاص مترابطة بشكل معقد . وبالتالي ، **يتعين على الجغرافيين** المهتمين بالتشكيلات الاجتماعية للعولمة ، بما في ذلك التعبيرات الثقافية عن التداخل ، أو اضطرابات السرديات الوطنية ، **أن يدرسوا بالضرورة السياق الاقتصادي العالمي الواسع الذي تحدث فيه هذه العمليات العابرة للحدود الوطنية** .

على سبيل المثال ، في منتصف الثمانينيات ، أطلقت الحكومة الكندية فئة جديدة من الهجرة ، تسمى برنامج هجرة الأعمال ، بهدف جذب المستثمرين الأثرياء ورواد الأعمال للاستقرار والاستثمار في كندا . وقد تم توسيع البرنامج بشكل كبير في أعقاب الركود عامي 1981 و 1982، وقد تم تصميمه صراحةً كطريقة لتحفيز الاقتصاد من خلال تدفق رأس المال والأشخاص ذوي الخبرة التجارية ، وكذلك من خلال توسيع العلاقات مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ المزدهرة . وكان البرنامج واحدًا من العديد من التدابير التي قدمتها الحكومة الفيدرالية في الثمانينيات والتي كانت جزءًا من استراتيجية نيوليبرالية واسعة النطاق لتسهيل تداول رأس المال الوطني والدولي والحد من دور الحكومة في العديد من قطاعات الاقتصاد. كانت الأهداف الرئيسية للبرنامج هي رجال الأعمال الصينيين في هونج كونج الذين كانوا يغادرون المستعمرة نتيجة لنقلها الوشيك إلى سيطرة جمهورية الصين الشعبية في عام 1997.

كانت هونج كونج المصدر الرئيسي للمهاجرين ضمن هذا البرنامج لعدد من السنوات . إن إدراك هذا السياق الاقتصادي العالمي والوطني أمر بالغ الأهمية لفهم أنواع النزاعات الثقافية والصراعات السياسية التي حدثت في كندا في أعقاب التدفق السريع للعديد من المهاجرين الأثرياء من هونج كونج . في بحثي الخاص ، الذي ركز على مدينة فانكوفر، كولومبيا البريطانية ، وقد بحثنا في العديد من الصراعات الاجتماعية والثقافية حول تصميم المظاهر الطبيعية ، وهدم المنازل ، وحجم المنزل ، والأسلوب المعماري ، وإزالة الأشجار، وتقليص المناطق السكنية ، وغيرها من نقاط الصراع التي تنطوي على المهاجرين الجدد من هونج كونج والمقيمين على المدى الطويل في الأحياء السكنية . وعلى الرغم من أن الصراعات كانت غالبًا ما تُصوَّر على أنها تدور في المقام الأول حول العرق والعنصرية ، إلا أن هناك طبقات معقدة ومتعددة الأبعاد للصراعات الثقافية التي كانت مرتبطة بعمق بالسياق الاقتصادي الذي وصل فيه المهاجرون والذي وقعت فيه تلك الصراعات .

نتيجة لشعبية برنامج هجرة الأعمال ، إلى جانب تخفيف القيود على الخدمات المصرفية والاستثمار في كندا (بسبب عدد من السياسات الفيدرالية الليبرالية الجديدة) ، أصبح العديد من المستثمرين العقاريين في

هونج كونج مهتمين بفانكوفر كموقع للاستثمار. ولقد تزايد هذا الاهتمام بسرعة ، وخلال أواخر الثمانينيات كان سوق العقارات في فانكوفر ساخناً للغاية لدرجة أن العديد من المشاريع التي كانت تحت سيطرة مطورين من هونج كونج بيعت في هونج كونج في غضون ساعات ، قبل أن تتاح الفرصة للمشترين من فانكوفر للشراء . وفي الوقت نفسه ، كان يتم هدم العديد من المنازل في الأحياء القديمة الهادئة لإفساح المجال لمنازل أكبر حجماً بمرتين أو ثلاث مرات . وكانت هذه المنازل الجديدة ، التي يطلق عليها "المنازل العملاقة" ، مستهدفة بشكل أساسي للشراء من قبل المهاجرين الجدد من هونج كونج .

ونتيجة للسياسات الحكومية المصممة لتجديد قطاع الأعمال بتدفق رأس المال ودمج فانكوفر وكندا في الاقتصاد العالمي ، مرت العديد من المدن والمناطق في البلاد بتحولات كبرى في الشكل والجو . كانت التغييرات في بعض الأحياء سريعة وشاملة لدرجة أن العديد من السكان الأكبر سناً شعروا بفقدان السيطرة الكامل والعزلة في الأحياء التي عاشوا فيها معظم حياتهم . وفي الوقت نفسه ، وبسبب شروط برنامج الأعمال ، الذي يتطلب من المهاجرين الوافدين كـ "رجال أعمال" إنشاء أعمال تجارية في كندا ، شعر العديد من المهاجرين الجدد بضرورة العيش بدوام جزئي في كندا وبدوام جزئي في هونج كونج من أجل دعم العمليات التجارية الناجحة في كلا المكانين . (في ذلك الوقت كان اقتصاد هونج كونج مزدهرًا ، في حين كان الاقتصاد الكندي راكدًا نسبيًا). جعلت القدرة الواضحة على التنقل "عبر الوطني" للمهاجرين منهم يبدو أنهم "غرباء" لكثير من سكان فانكوفر الأكبر سنًا ، الذين شككوا بعد ذلك في ولائهم للأحياء السكنية وللأمة . ثم نشبت العديد من المعارك حول إعادة تطوير الأحياء السكنية . وعلى هذا ، فرغم أن العنصرية كانت بوضوح عاملاً في الصراعات الاجتماعية الثقافية بين المهاجرين عبر الوطنيين والمقيمين في فانكوفر منذ فترة طويلة ، فإنها كانت مجرد عامل واحد من بين عوامل عديدة .

إن فهم السياقات الاقتصادية والجيوسياسية لسياسة الهجرة الفيدرالية الكندية ، **والحتمية الملموسة للتكامل الاقتصادي العالمي** ، وجاذبية المنطقة الاقتصادية المزدهرة في آسيا في منتصف الثمانينيات ، وصعود أسواق العقارات العالمية ، وتراكم رأس المال الزائد في هونج كونج ، وانتقال هونج كونج إلى السيطرة الصينية ، يشكل نقطة انطلاق ضرورية لأي مناقشة للتغير الحضري في فانكوفر، والتشكيلات الاجتماعية ، والتحالفات السياسية أو الصراعات الثقافية . وينبغي لمفهوم العولمة أن يعيد صياغة فهمنا للأمور الاجتماعية والثقافية من خلال إظهار كيف ترتبط دائمًا بالأمور الاقتصادية والسياسية على عدد من المقاييس المختلفة .

وهناك سمة مهمة ثانية للرأسمالية المعاصرة تؤثر على الجغرافيات الثقافية للعولمة ، وهي صعود الشبكات . **الشبكات هي هياكل شبكية تتدفق من خلالها السلع والمعلومات ورأس المال والأشخاص بطريقة متعددة الاتجاهات** . وهي أيضًا من أشكال حوكمة الشركات التي تعتمد بشكل أقل على النماذج الهرمية الأرشيفية وأكثر على العقد والرؤوس المرنة المرتبطة ببعضها البعض من خلال العلاقات الرسمية وغير الرسمية مثل التعاقد في الباطن (ثريفت وأولدز، 1996). وتستند الشبكات الاجتماعية إلى التقارب بين الناس (مثل الروابط العرقية أو الجامعية) ويركز الكثير من العمل على التكيف الاجتماعي للمهاجرين على الطرق التي تؤثر بها الروابط الحميمة بين المهاجرين بشكل كبير على وصولهم إلى أنواع معينة من فرص الإقامة والتوظيف ومعلومات الأعمال و/أو الائتمان (لايت وكاراجورجيس، 1994؛ بورتيس ومانينغ، 1986). إن الهجرة عبر الوطنية في إطار الاقتصاد العالمي المعاصر قد تعمل على تسريع امتداد هذه الشبكات الاجتماعية ، بما في ذلك الروابط العرقية ، عبر الفضاء بطريقة لها آثار على التعبيرات الرأسمالية عالميًا ومحليًا (ميتشل، 1995؛ ميتشل وأولدز، 2000). كما أن للعولمة آثارا على الطرق التي تعمل بها الشبكات المحلية في مواجهة تكيف المهاجرين ومن حيث تدفقات السلع والاستهلاك العالمي (جاكسون، 1999).

لقد أصبح من الواضح أن التقدم في الساحة التكنولوجية قد سهل وسرع عمليات العولمة . وقد زعم العديد من العلماء أن التكنولوجيات الجديدة في الاتصالات السلكية واللاسلكية والحوسبة قد مكنت بالفعل من إعادة الهيكلة العالمية . على سبيل المثال ، يرى كاستلز (1989؛ 1996) إن إعادة الهيكلة العالمية للرأسمالية تشكل شرطاً لإنتاج وتطبيق تكنولوجيات المعلومات الجديدة ، كما أن التكنولوجيات الجديدة تمكن حدوث هذا النوع من إعادة الهيكلة . وفي مثل هذه الأنواع من الحجج ، يتم إعطاء التكنولوجيات الجديدة وزناً سببياً ويُنظر إليها على أنها تؤثر ليس فقط على تسريع الروابط الدولية ، بل وأيضاً على **الطرق التي يتم بها هيكلة المجتمع نفسه** . ويرى كاستيلز أن التأثير المحلي للعمليات المعلوماتية الجديدة هائل ، حيث تبدأ "مساحة التدفقات" المجردة في الهيمنة على العمليات والفهم الأكثر محلية المستندة إلى المكان .

إن البحث الذي يربط بين الجغرافيات الثقافية العابرة للحدود الوطنية والعمليات الاقتصادية ، خاصة تلك التي تركز على صعود مجتمع الشبكات والتحول إلى أنظمة التراكم المرن ، أمر ضروري لفهم العوامل البنيوية في كيفية عمل العولمة . على سبيل المثال ، في الماضي ، كانت تجربة الهجرة الدولية بالنسبة لغالبية المهاجرين تنطوي على انتقال دائم من دولة قومية إلى أخرى . ورغم أن الاتصالات وحتى الزيارات الدورية ربما كانت مستمرة بين دولة المنشأ ودولة المقصد ، فإن الوقت والتكاليف والصعوبات المرتبطة بهذه الاتصالات الدولية جعلتها نادرة نسبياً . ولكن في الفترة المعاصرة من الرحلات الجوية السريعة وغير المكلفة ، والتلفزيون عبر الأقمار الصناعية ، واتصالات الإنترنت ، والخدمات المصرفية الدولية ، وخطوط الهاتف الرخيصة والمباشرة ، أصبحت القدرة على البقاء على اتصال على أساس شبه دائم وفوري تقريباً مع مكانين أو أكثر ليس فقط ممكنة بل وسهلة نسبياً .

وكان لهذا التحول آثارا ملحوظة على كل من الشبكات الاقتصادية والمعنى الثقافي . ومن المرجح أن يحتفظ المهاجرون بعلاقات مهمة ثنائية القومية وأن ينظموا القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عبر شبكات معقدة عبر الفضاء . وتتدفق المعاني الثقافية فضلاً عن التحويلات المالية عبر هذه الشبكات التي تتشكل حديثاً ، والتي تيسرها تكنولوجيات الاتصالات الجديدة . ومع تحرك الناس وتواصلهم بطرق جديدة ، فإن هذا بدوره يؤثر على تدفق الأموال والائتمان ، وكذلك حركة السلع الأساسية والتلاعب بها . (على سبيل المثال ، أدى الطلب على أنواع معينة من المواد الغذائية من بلدان المنشأ إلى خلق أسواق جديدة للمنتجات والخدمات).

يعد المهاجرون عبر الوطنيين عوامل مهمة للتحول الاقتصادي في حد ذاته ، وقد كان لأنشطتهم وممارساتهم في مجالات عديدة تأثير اقتصادي كبير على الساحات المحلية والإقليمية والعالمية . وبالتالي ، فإن الكيفية التي تعمل بها العولمة في العالم اليوم تؤثر على كيفية عمل الاقتصاد العالمي . إن انتشار الرأسمالية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتشكيلات الاجتماعية والهويات الثقافية لهؤلاء العمال ورجال الأعمال العابرين للحدود الوطنية . ولكن حتى وقت قريب ، كان الكثير من الأبحاث المعاصرة حول العولمة تؤكد على نوع من العولمة "من أعلى" ، وأهملت الطبيعة السياقية لهذه الروابط الاقتصادية والثقافية . على سبيل المثال ، كانت الأبحاث التي ركزت على زيادة العولمة المرتبطة فقط بالتوسع العام للرأسمالية في جميع أنحاء العالم تعتمد في كثير من الأحيان على رؤية ضيقة للغاية ومتجانسة لكيفية عمل الرأسمالية . فقد تم افتراض الرأسمالية والمال والمعلومات كونها معايير ذاتية الإشارة وشاملة . ثم تراجعت أصول هذه العمليات عن الأنظار، واكتسبت قوتها وقدرتها على التوسع والانتشار .

إن النظرية العابرة للحدود الوطنية التي تبرز الأطر ما بعد الاستعمارية وما بعد البنيوية تسعى إلى التشكيك في حدود السرديات غير التاريخية والمتجانسة مثل هذه ، وتمكن من طرح أنواعا جديدة من الأسئلة المتعلقة بما يسمى بالعمليات العالمية . ففي دراسات تشكيل الرأسمالية ، على سبيل المثال ، تركز الأبحاث

المعاصرة على التكوينات المحددة للأنظمة الاقتصادية المختلفة داخل سياقاتها الجغرافية والتاريخية الخاصة . وبالتالي ، بدلاً من الأسئلة ذات الإطار السلبي مثل الاستفسار الكلاسيكي في علم الاجتماع ، "لماذا لم تتطور الرأسمالية في الصين؟ "، يجب تفسير تنظيم التجارة الصينية بمصطلحاتها الخاصة (هاميلتون، 1985: 65).

وفي مفاهيم من هذا النوع ، حيث يتم إعطاء الديناميكيات التاريخية للثقافة وأنظمة السلطة التنظيمية وزنًا نظريًا كبيرًا ، يتم تجنب الرؤى الفردية لطبيعة الرأسمالية و/أو المسار "الطبيعي" للتطور الرأسمالي بشكل فعال . ومن ثم يمكن النظر إلى النشاط الاقتصادي والنشاط الاجتماعي - الثقافي كونهما متفاعلين متبادلين ، ومتشابكين بدلاً من أن يكونا سببيين (ميتشل، 1995: 365). وتتجاوز معرفة التنوع الاقتصادي المحلي نهج "التضمين" الثقافي إلى تحقيقات في المنشأ والتطورات البديلة . إن ما يشكل الرأسمالية كنظام اجتماعي واقتصادي يختلف اختلافًا كبيرًا حسب الزمان والمكان ويؤثر على كيفية تنفيذ الممارسات الرأسمالية وفهمها . وعلاوة على ذلك ، من خلال الصراعات الهيمنية حول المعاني والممارسات الرأسمالية ، توفر الأنظمة الاقتصادية المحلية بذور التنوع المستقبلي للتغيير الاقتصادي العالمي . على سبيل المثال ، ناقش بليم (1996: 88) الأشكال غير المتجانسة للغاية لملكية الممتلكات والفهم المتنوع لحقوق الملكية الخاصة والجماعية في حقوق الملكية الخاصة في الصين موجودة في حالة مختلطة من الرسمية وغير الرسمية ، مستقرة وغير مستقرة ، وهي حالة فريدة من نوعها في الصين في هذه المرحلة التاريخية خاصة .

ويمكن النظر إلى الصراعات الحالية بين الصين والولايات المتحدة بشأن تطبيع (على الطريقة الأمريكية) هذه الحقوق الخاصة بالملكية (وخاصة في مجال براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر الفكرية) كونها صراعًا هيمنيًا حول معنى الرأسمالية بين نظامين اقتصاديين مختلفين . والكيفية التي ستتطور بها هذه الصراعات الإيديولوجية حول "طبيعة ومعايير الرأسمالية" سوف تؤثر حتما وبقوة على المعايير الاقتصادية العالمية ودورة التراكم الرأسمالي في الأمد البعيد . وكما يظل الفهم الفردي للرأسمالية محدودًا ، فإن الرؤية المتجانسة للمعلومات محدودة أيضًا .

إن الفكرة القائلة بأن تكنولوجيا المعلومات الجديدة سوف تؤدي إلى هيمنة الهويات الثقافية المحلية تعتمد إلى حد كبير على فهم مهووس لتكنولوجيا المعلومات ـ وهو الفهم الذي يتجاهل العلاقات الاجتماعية الفعلية اللازمة للتبادل الفعال للمعلومات . والمعلومات نفسها محددة ثقافياً ، لأنها تعتمد على نظام مشترك من المعاني بين المرسل والمستقبل . وكما هي الحال مع الفهم الخطي من أعلى إلى أسفل للرأسمالية ، فإن النظرة من أعلى إلى أسفل للمعلومات كونها عملية يتم التحكم فيها في المقام الأول من خلال الوصول إلى التكنولوجيا ومن خلال هياكل السلطة البيروقراطية ـ تعمل على تقليص التعقيد الاجتماعي والثقافي لمنشأها الفعلي وتطورها عبر الوطني .

وعلاوة على ذلك ، وكما أشار سميث (1996: 69) ، فإن "مساحات التدفقات" التي لا مكان لها على ما يبدو يتوازى معها دائماً ، وإن كان ذلك بشكل متقطع وغير متساو ، "ثبات مكاني متزايد" ـ وهو الثبات الذي يرتبط بمواقع استراتيجية في مختلف أنحاء العالم . إن هذه المواقع ليست غير ذات صلة بتبادل المعلومات ، ولا يمكن تصورها فقط كونها مناطق متميزة "مُفعَّلة" في العالم . إن موقعها في مدن مثل نيويورك ولوس أنجلوس وطوكيو ولندن هو موقع في التاريخ وكذلك في الفضاء ؛ وهذا الموقع السياقي هو الذي يؤثر على الرسالة ويصيب النظام بمعاني ثقافية معينة .

الجغرافيا السياسية للعولمة

إن نظرية العولمة ، التي تؤكد على حدود السرديات المتجانسة مثل تلك التي تمنح امتيازات لرؤية واحدة غربية مركزية للرأسمالية أو المعلومات ، تفرض أيضًا إن إعادة صياغة المفاهيم الخاصة بالفئات الثابتة سابقًا وحاويات "القوة" المفاهيمية مثل "الأمة" . لقد أفسحت السرديات التي تركز على الدولة للاحتواء ، والتي كانت بمثابة الخبز والزبدة لمناقشات العلوم السياسية في الماضي ، المجال لدراسات أكثر دقة حول "ممارسات وأداءات رسم الحدود التي تميز الحياة اليومية للدول(Ó Tuathail and Dalby, 1998: 3) "
ومن خلال التركيز على العلاقات والتفاعلات بدلاً من التكوينات الثابتة والاحتواء ، تشجع العولمة على طرق جديدة لتصور الأمة والدولة والخصائص والعلاقات المركبة للدولة القومية .

لقد ركز الجزء الأكبر من النظرية الجيوسياسية في الماضي على استقلال الدولة والحدود و"الجوانب الخارجية" للدولة والعلاقات بين الدول .(Walker, 1993) لقد استخدمت خطابات الحرب الباردة لغة استراتيجيات القوة والاحتواء ، كما تم وصف فضاءات الأمة بمصطلحات تشير إلى حتميتها وطبيعتها . وتم تصوير المظاهر الطبيعية الوطنية على أنها تتراجع بحنين إلى الماضي وتمتد إلى ما لا نهاية في المستقبل بطريقة لا تتأثر بالزمن ولكنها ضرورية . وتم النظر إلى الأمة كونها أفضل مقياس لتحليل نظرية السياسة العالمية والسياسة المحلية . وعلاوة على ذلك ، تم تصور ممارسة الجغرافيات السياسية نفسها على أنها محايدة وموضوعية .(Ó Tuathail 1996; Ó Tuathail and Dalby, 1998) إن النظرية عبر الوطنية التي تستعير من الإطار المفاهيمي لما بعد البنيوية تفرض إعادة التفكير المستمر في هذه الفئات القديمة والافتراضات الجيوسياسية العامة .

إن استخدام مقاييس تحليلية أخرى غير المقاييس القومية ، على سبيل المثال ، يسمح بطرح العديد من الأسئلة العالمية والمحلية والإقليمية التي لا يمكن حلها أو مناقشتها في إطار سياسة وطنية (بيك، 1998: 29). وعلاوة على ذلك ، فإن الجغرافيات السياسية للعولمة تفتح الباب أمام أسئلة تتعلق بالمقاييس من خلال التأكيد على المقاييس كما يتم إنتاجها (وليس كما هي) وعلى العلاقة المتبادلة بين المقاييس كونها ذات أهمية بالغة . وكما أظهر العديد من العلماء مثل كوكس (1993)، وسميث (1995)، وبرينر (1998)، وكاتز، ونيوستيد، وسبارك (الفصل 26 في هذا المجلد)، فإن المقاييس تمثل عنصراً أساسياً في إعادة هيكلة الرأسمالية . وتتم إعادة صياغة المقاييس باستمرار بالتزامن مع التنظيم الإقليمي والأزمات المرتبطة بإعادة هيكلة الرأسمالية العالمية . كتب برينر، "إن المقاييس المكانية تشكل سقالة هرمية للتنظيم الإقليمي ، والتي يتم من خلالها تحديد عملية تداول رأس المال على أساس إقليمي ، ثم إزالة الإقليم ، ثم إعادة تحديد الإقليم على أساس إقليمي" (1998: 464)

وتؤكد النظرية العابرة للحدود الوطنية أيضًا على إنتاج الحدود والأداء المستمر للأمة كجزء لا يتجزأ من الممارسات اليومية للدول . "على النقيض من الجغرافيا والجيوسياسية التقليدية ، فإن الحدود المادية على حافة الدولة والحدود المفاهيمية التي تحدد ذلك كحدود بين الداخل الآمن والخارج الفوضوي هي موضوعات للتحقيق .(Ó Tuathail and Dalby, 1998: 3) " مستفيدة من أعمال نقاد ما بعد الاستعمار مثل هومي بابا ، فإن النظريات العابرة للحدود الوطنية تعمل باستمرار على إبراز التناقضات داخل الأمة ؛ فهي تسلط الضوء على عملية صنع الأمة ، وخاصة الطرق التي يتم بها إعادة صياغة "الفضاء الحديث المتعدد بشكل لا يمكن إنكاره(Bhabha, 1994: 140) " بشكل لا هوادة فيه إلى فضاء موحد سياسياً من خلال السرديات الوطنية وممارسات الدولة .

إن الحدود بطبيعة الحال تتسم بتفاوتها في النفاذية ، ولا تختلف فقط باختلاف الأمة أو النظام السياسي ، بل وأيضاً باختلاف أنواع التدفقات والروايات الخاصة بالأمة التي تتكشف في لحظات مختلفة . وفي البحوث الجيوسياسية ، كثيراً ما يُفترض أن الدول هي الحاويات الفعلية للأمة بطرق تتجاهل العمليات الجارية لبناء الأمة . وبدلاً من التركيز على بناء الدولة كونها عملية والدولة كونها مجموعة من المعايير والممارسات المؤسسية الروتينية كما أوضح تيموثي ميتشل (1991)، فإن *الدولة تُتصور كونها كياناً كاملاً ومحدوداً* . **ولكن في فترة العولمة الحالية ، فإن دور الدولة وحدودها في حالة تغير مستمر** . فالدولة ليست بارزة ، كما أنها لم تفقد قدرتها على البقاء بشكل عام ؛ بل هناك توتر مستمر بين مشروع الدولة القومية الحديثة وسيطرتها الإيديولوجية على تداول مواطنيها ورؤوس أموالهم في الشتات .

إن أحدى الافتراضات الأخرى في النظرية الجيوسياسية التقليدية هو التطابق الطبيعي بين الدولة وأراضيها . وفي الكتب الرائدة مثل كتاب "**أمم بلا حدود**" (1994) لباش وآخرين ، وفي أبحاث تجريبية أخرى حول الهجرة عبر الوطنية ، فإن هذه التطابقات "الضرورية" محل إشكالية . وكما أظهر لويس جوارنزو (1994؛ 1997؛ 1998) في أبحاثه عن المكسيك وجمهورية الدومينيكان على سبيل المثال ، وسارة ماهلر (1998) في أبحاثها عن السلفادور ، فإن العائدات الأجنبية من تحويلات المهاجرين حفزت اهتمام الدولة بالوصول إلى ما هو أبعد من الحدود الإقليمية للدولة للحفاظ على الاتصالات مع المهاجرين العاملين في الخارج . وقد تضمنت محاولة الدولة الاستيلاء على هؤلاء المهاجرين وتحويلاتهم الرأسمالية حوافز إيجابية مثل مختلف أشكال الدعم المالي . إن المواطنة الوطنية في هذا السيناريو لا تقوم على فهم الدولة الحديثة بكونها حاوية إقليمية ، ولا تُمنح حقوق المواطنة من خلال موقع الفرد في فضاءات الدولة القومية . بل إن ممارسات الدولة وحقوق ومسؤوليات مواطنة الدولة تتوسع وتتقلص مع تيارات الهجرة السائدة وتدفقات رأس المال . وكما يدرك ويكمان بحق ، فإن "إرخاء الروابط بين الناس والثروات والأقاليم قد غيّر أساس العديد من التفاعلات العالمية المهمة ، في حين أنه في الوقت نفسه يشكك في التعريف التقليدي للدولة "(1988 : 86).

كما يمكن الكشف عن التوترات داخل الدولة وبين ممارسات الدولة وأداء السرديات الوطنية في البحوث العابرة للحدود الوطنية . إن الابتعاد عن تصور الدولة كصندوق أسود متجانس يجعل من الممكن أن نرى على الفور إمكانية نشوء التنافسات والأولويات المتضاربة والأجندات المتباينة بين الهياكل البيروقراطية المختلفة الموجودة ضمن مستويات الحكم في الدولة . وتتجلى هذه التوترات غالبًا حول قضايا الهجرة ، حيث تنتشر الصراعات الداخلية ، حتى بين السياسيين والأحزاب الفردية. وفيما يتعلق بأبحاث الهجرة عبر الوطنية ، فإن الطرق المتعددة التي تتعارض بها قوانين الهجرة الحكومية وقوانين المواطنة والسياسات غير الرسمية مع السرديات الوطنية للإقليمية أو التعددية الثقافية أو الخلود تبرز أيضًا إلى السطح . وبالتالي فإن التوتر المستمر بين الأمة والقوى العالمية ينعكس في كثير من النواحي في التوترات الواضحة في الواصلة بين الأمة والدولة .

وأخيرا ، وكما وضحت هيندمان (1997: 150) في عملها حول المنظمات الإنسانية عبر الحدود و"صناعة اللاجئين" ، فإن التحليلات النظرية المشتركة السابقة التي ركزت على الثنائيات الأساسية والمحيطية والمركزية والهامشية لم تعد كافية لمعالجة العلاقات الجدلية والمتغيرة باستمرار بين تدفقات اللاجئين وتدفقات المساعدات الإنسانية . وتأكيدا على "سياسة التنقل عبر الوطنية" ، تزعم هيندمان أن الانقسامات الجيوسياسية الثابتة بين الشمال والجنوب أو العالمين الأول والثالث غير ناجحة في استيعاب الديناميكيات المعاصرة لحركة

اللاجئين أو الطرق التي تتورط بها المؤسسات فوق الوطنية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذه الحركة .

المجالات الاجتماعية للهجرة عبر الوطنية

كونها أسلوبًا معماريًا لما بعد الحداثة للتجزئة ، فقد كانت المرجعية التاريخية والتركيبات المقلدة بمثابة بداية للمفاهيم النظرية لما بعد الحداثة ، وبالتالي فقد كانت نظريات الهجرة عبر الوطنية بمثابة بداية الموجة الأخيرة من التفكير في الهجرة عبر الوطنية . فقد أجرى عدد من علماء الهجرة الذين عملوا في الثمانينيات أعمالًا تجريبية على المهاجرين في الولايات المتحدة ثم تتبعوا مسارهم حتى بلدانهم المرسلة . وبعد البحث في تحركات المهاجرين على مر الزمن ، أصبح من الواضح أن أطر الهجرة القديمة التي تؤكد إما على نمط الهجرة الأحادي الخطي (الحركة من مكان إلى آخر والاستقرار هناك) أو الهجرة الدائرية (حركات دائرية قصيرة مع العودة في النهاية إلى "الوطن") كانت ببساطة غير كافية في وصف جميع تدفقات الهجرة التي كانت تحدث .

في الإطار السابق **للهجرة الأحادية الخطية** ، يغادر المهاجرون إقليماً مكانياً محصوراً ومحدداً ، ويعبرون حدوداً أو أكثر، ويصلون إلى فضاء وطني آخر يمكن تحديده ، ويجب عليهم بعد ذلك الاندماج فيه . وقد بدأ هذا الأسلوب في التفكير يواجه تحديات مع الشكل الاجتماعي الجديد للحركة ضمن النظرية العابرة للحدود الوطنية . واستعارة من بعض أفكار نظرية ما بعد البنيوية ، وخاصة نقد الحدود والثبات ، والاحتفال بالتنقل والهجين ، افترض العديد من المنظرين طرقاً جديدة للتفكير في الهجرة يمكن أن تكمل النظريات القائمة مسبقاً . ووفقاً لروجر راوس ، فإن الافتراضات الضمنية في العديد من النظريات القديمة كانت بحاجة إلى معالجة ، بما في ذلك النبرة الأخلاقية في أبحاث الهجرة في الولايات المتحدة والتي بدا أنها تستنتج أن المهاجرين لا يمكنهم ولا ينبغي لهم أن يشاركوا حقاً إلا في مكان واحد . يربط راوس هذا الافتراض بـ "مشهد الدولة البرجوازية" حيث تكون الدولة الإقليمية والمواطنة مرتبطتين إلى الأبد ، وتكون صورة المشهد الوطني كيانًا منفصلًا ومحدودًا إقليميًا يظل ثابتًا عبر الزمن .

طورت النظرية العابرة للحدود الوطنية في أبحاث الهجرة رؤية أقل صرامة للدول المرسلة والمستقبلة وعلاقات المهاجرين بها . وقد نجحت فكرة "الحقول الاجتماعية" ، التي طرحها في البداية جليك شيلر وآخرون (1992)، في التقاط ديناميكية الهجرة وحياة المهاجرين التي كانت متعددة المحليات - فكرة أن "الأماكن" الاجتماعية يمكن أن تنسج معًا بإحكام عبر الحدود وعبر الفضاء (ينظر أيضًا غوارنيزو، 1994؛ راوس، 1991). إنهم ، إلى جانب عدد متزايد من قد زعم ، أنه بفضل الابتكارات التكنولوجية في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية والهواتف وأجهزة الكمبيوتر والطائرات النفاثة ، أصبح من الممكن تقليص المسافات المادية ، **وأصبح من الممكن للمهاجرين المشاركة في وقت واحد في أحداث وأنشطة مواقع وطنية مختلفة** . وفي العديد من دراسات الحالة التجريبية ، تبين أن المهاجرين يعيشون بشكل كامل ونشط في دولتين ، وكثيراً ما يديرون شؤونهم التجارية والسياسية والأسرية في كليهما .

وفي أحد الأمثلة على الأنشطة السياسية التي تعبر حدود الدول ، يروي باش وآخرون (1994 :) قصة سفير غرينادا لدى الأمم المتحدة ، والذي كان أيضاً زعيماً لمجتمع جزر الهند الغربية في نيويورك لعدد من السنوات ، وتولى دوراً رئيسياً في انتخاب رؤساء بلديات مدينة نيويورك . وفي مثال مختلف ، يناقشون تشكيل إدارة "عاشرة" داخل نظام أريستيد الهايتي ، تتألف بالكامل من هايتيين في الخارج . وهناك مثال ثالث يُستشهد به كثيراً من أبحاث سارة ماهلر (1998) يتعلق بحالة غريبة حيث قدمت حكومة السلفادور مساعدة قانونية مجانية للاجئين السياسيين في الولايات المتحدة . ونظراً للأهمية الاقتصادية الكبيرة لتحويلاتهم المالية

إلى الوطن ، فقد قدمت الحكومة المساعدة لأولئك المواطنين الذين فروا من نظامها القمعي (ينظر أيضاً فيرتوفيتش، 1999: 455) . وفي كل هذه الحالات ، امتدت الدولة ومواطنوها إلى ما هو أبعد من الحدود الإقليمية المحددة تقليدياً وتفاعلوا مع بعضهم البعض ومع الشؤون الوطنية من مواقع متعددة . وكثيراً ما يُنظَر إلى هذا الامتداد المكاني كونه شكلاً من أشكال "إزالة الإقليم" الوطني . ومع ذلك ، قد يكون مصطلح "إعادة التوطين" أكثر دقة ، لأنه يشير إلى إعادة صياغة الترتيبات المكانية التي كانت أكثر محلية في السابق .

إن إعادة توطين الدولة وحياة الأفراد لا يشير إلى فقدان السلطة أو إلى عملية تحرير لأي من الكيانين . فقد تصبح ممارسات الدولة الخاصة بأمة معينة أكثر أو أقل شمولاً وبعيدة المدى ، وأكثر أو أقل سيطرة وانضباطًا ، وأكثر أو أقل قوة اعتمادًا على الظروف التي تم فيها إدراج تلك الأمة في النظام العالمي للرأسمالية المرنة . وعلى نحو مماثل ، لا يمكن بالضرورة مساواة نمط الحياة العابر للحدود الوطنية للمهاجر الفرد بالحرية (من الأسرة أو الدولة) ، ولكن يجب دائمًا فحصه في سياقه . وكما أظهر غوارنيزو (1997) في مواجهة تجربة المهاجرين الدومينيكانيين ، على سبيل المثال ، فإن آثار الحركات العابرة للحدود الوطنية ذهابًا وإيابًا بين الولايات المتحدة وجمهورية الدومينيكان مختلفة تمامًا بالنسبة للرجال والنساء ؛ فتجربة العيش والعمل في مجال اجتماعي عبر الحدود الوطنية تختلف اختلافًا كبيرًا عن تجربة النساء . إن الحدود تخدم في تعزيز سلطة الذكور في كثير من الحالات ، وبالتالي لا يتم عدها "محررة" بالنسبة للعديد من النساء (ينظر أيضًا جليك شيللر، 1997؛ جونز-كوريا، 1998).

المساحات ما بعد البنيوية للعالم عبر الوطني

لقد ركزت التجاوزات المعرفية التي تستخدم خطاب العولمة على الطعن في المفاهيم الخطية والاحتوائية للزمان والمكان وعلى السرديات المفردة والمتجانسة لعمليات مثل الرأسمالية والثقافة والحداثة . كما احتفل العديد من العلماء بمفاهيم جديدة مناهضة لجوهر الذاتية تؤكد على التعددية والتنقل والتهجين والهوامش أو المساحات "بينها" . وكما نوقش أعلاه ، فإن العديد من الأسئلة التي أثارتها هذه الحركات عبر حدود الافتراضات النظرية السابقة يمكن أن تكون مرتبطة بفهم الحركات الحرفية للناس والبضائع عبر حدود الدولة القومية .

في علم الأنثروبولوجيا ، قدم كليفورد (1992) مفهوم المخبر كونه مسافرًا ، حيث يتم تقديم علاقات الحركة والنزوح على علاقات الإقامة والمعرفة المحلية المحدودة . في هذا الرأي ، يمكن فهم الثقافة على أفضل وجه عندما يكون مكانها مكانًا للحركة أو "موقعًا للسفر" بدلاً من مساحة خاضعة للسيطرة مثل "موقع البدء والسكن" (1992: 101) . وعلى نحو مماثل ، فإن مخاوف أرجون أبادوراي (1988) بشأن امتيازات المحلي والتمثيل في التحليلات الغربية للشعوب "الأصلية" السابقة قد دفعته نحو الاحتفال بإلغاء الإقليم في مناقشته للانفصال والاختلاف في المظاهر الإعلامية الثقافية الجديدة للرأسمالية المتأخرة (أبادوراي، 1990).

وهنا يسعى إلى الهروب من "التجميد المجازي" لحياة الناس في الخطاب الأنثروبولوجي الغربي من خلال التركيز على التنقل التاريخي والنزوح المستمر . ويبشر علماء آخرون مهتمون بقضايا الهوية وتكوين الذاتية بالطرق التي سهلت بها الحركات الجديدة عبر الحدود إنتاج وإعادة صياغة الهويات المتعددة ، والاتصالات الحوارية ، والأشكال الثقافية المتزامنة . ولعل أشهر من احتفى بمساحات التداخل والتهجين هو هومي بهابها (1994) ، الذي يصور مساحات الهوامش كونها الموقع المتميز الذي يمكن من خلاله إجراء تدخلات ذات عواقب في السرديات المهيمنة للتمييز العنصري . ولقد أدت النظريات التي تفضل الحدية والهجينة إلى زعزعة استقرار العديد من الافتراضات السابقة المتعلقة بالنقاء والأصالة والذاتيات المحلية

الثابتة . كما أثارت أسئلة مهمة تتعلق بتجانس وأصل كل من الروايات البنيوية التاريخية والروايات الكلاسيكية الجديدة لعمليات العولمة وارتباطها بالغرب . ومع ذلك ، فإن هذا العمل المتجاوز يتجلى فيه أيضًا أنواعا معينة من الحدود . لقد كان زعزعة استقرار السرديات الخطية و/أو الجوهرية خطوة أولى مهمة نحو فتح طرق بديلة لنظرية الذاتية الاجتماعية (على سبيل المثال، لاكلو وموفي، 1985).

ومؤخرًا ، تم تطبيق هذا العمل أيضًا على النظريات الاقتصادية (جيبسون جراهام، 1995) . ورغم أن المفاهيم المزعزعة لاستقرار الرأسمالية تسمح بأساليب جديدة لفحص البنى الهيمنية المختلفة والمفاوضات حول معنى الرأسمالية (كما نوقش في الحالة المعاصرة للصين والولايات المتحدة) ، فإنها قد تقدم أيضًا بعض الثقوب السوداء النظرية . والقلق الأكثر وضوحًا هو المشكلة الرمزية المتمثلة في إلقاء الطفل في ماء الاستحمام . فإذا حُرم مصطلح "الرأسمالية" من المعاني المرتبطة به مثل تراكم رأس المال ، والعلاقات الطبقية ، والقيمة الزائدة ، والديناميكية والأزمة ، فإنه يصبح خاليًا من الإمكانات التفسيرية ، أو في الواقع من أي معنى على الإطلاق . "إن النظر إلى الرأسمالية نفسها على أنها مختلفة عن نفسها (بمعنى آخر، ليس لها هوية جوهرية أو متماسكة) هو مضاعفة (إلى ما لا نهاية) لإمكانيات الاختلاف الاقتصادي" (1995: 279).

ولكن من المؤسف أن هذا النوع من المهارة النظرية الدقيقة المتمثلة في التعددات اللانهائية يضاعف أيضاً من احتمالات اختفاء الذات ذاتها . وفي حين أنه من الواضح أنه من الضروري تجنب البحوث التي تعتمد على مفهوم واحد للرأسمالية ، فإنه من المشكوك فيه من الناحية النظرية وخطير سياسياً أيضاً أن نفرغ المصطلح تماماً من كل المعاني الأساسية . وإذا لم يكن هناك ، كما يزعم جيبسون جراهام ، "أي قواسم مشتركة أساسية بين النماذج الرأسمالية ، ولا جوهر للرأسمالية مثل التوسعية أو القوة أو الربحية أو تراكم رأس المال ، فإن الرأسمالية لابد أن تتكيف مع (تتشكل من) أشكال أخرى من الاقتصاد بقدر ما ، لابد أن تتكيف معها (تتشكل من)" (1995: 279) .

ومع ذلك ، فإن البحوث العابرة للحدود الوطنية تظهر أن هذا النوع من التكوين المتبادل غير مرجح . في حين أنه من الأهمية بمكان أن ندرس الأشكال المختلفة التي تتخذها الرأسمالية في سياقات مختلفة ، وأن نفكر في الطرق التي تؤدي بها الصراعات المعاصرة حول المعاني المهيمنة للرأسمالية إلى تغييرات في عملياتها العالمية ، فمن الضروري أيضًا الحفاظ على معرفة بالمبادئ البنيوية التي تحكم الرأسمالية . إن الحدود التي تفصل بين الثقافات المختلفة تشكل أساس نظام يصيب كل الأنظمة في تبادل غير متكافئ . وبدون هذا ، تضيع علاقات القوة الواضحة في كل جانب من جوانب الاتصال عبر الوطني ـ بين الدول والمؤسسات والشعوب . وبدون فهم لعلاقات القوة ، التي تتجاوز المعارف المحلية البحتة ، تتضائل احتمالات المقاومة السياسية والاقتصادية إلى حد كبير.

والمجال الثاني الذي تبرز فيه حدود مناقشة الحراك الثقافي ، في العديد من التمثيلات الاحتفالية للثقافات "الجديدة" العابرة للحدود والمواقف الهجينة للذات ، يتم إهمال القوى الاجتماعية والاقتصادية القمعية القوية التي تكمن وراء التغييرات ، كما يتم إهمال العديد من الأشخاص الذين وقعوا في فخ هذه القوى . وكما لاحظت بيل هوكس (1992) في استحضار كليفورد المرح إلى حد ما للسفر وثقافة "لوبي الفنادق" ، فإن التجربة الفعلية المرعبة لعبور الحدود بالنسبة للعديد من الملونين يتم تجاهلها بشكل فعال . إن التجارب على أرض الواقع تنحصر في مرتبة ثانوية ـ إن كانت متضمنة ـ في الاندفاع العام نحو إعلان الإمكانات المفيدة للأشكال الهجينة ، والمساحات "الثالثة" ، والدوافع التي ترعاها الدولة نحو زيادة التنوع الثقافي والتسامح المتبادل . وفي عصر الرأسمالية العالمية ، كثيراً ما يتجاهل التبشير بمواقف الذات "على الهامش" التهميش

الفعلي للذات . والقراءات الإيجابية لقوى نزع الإقليم لا تعالج بشكل كاف "القوى القوية للقمع التي أطلقتها" (فيسويسواران، 1994: 109) .

وتنشأ مجموعة مختلفة من المشاكل عندما يبشر المنظرون بالهجينة على وجه التحديد لأنهم يعتقدون أنها المساحة الوحيدة للمقاومة المتبقية للمهمشين ـ وخاصة أولئك المهمشين بفعل القوى الإقصائية للقومية . وفقًا لعلماء مثل بهابها (1994) ، فإن الرعايا الذين يقعون "بين" الأمم أو مواقف الرعايا هم في أفضل وضع لمقاومة السرديات المهيمنة للعرق أو الأمة ؛ ومن مكان على الهامش يمكن إطلاق تدخلات جوهرية في الإنتاج الجاري للأمة . وعلى الرغم من أن إمكانية المقاومة واضحة ، فإن الافتراض النظري الاحتفالي لسياسة التدخل التقدمية لا يتم إثباته دائمًا في الدراسات العابرة للحدود الوطنية التجريبية . على سبيل المثال ، أظهرت الأبحاث حول رجال الأعمال الصينيين المعاصرين أن أنواعًا مختلفة من مواقف الرعايا الشتاتية وغير الإقليمية والهجينة قد تم استخدامها استراتيجيًا لتحقيق مكاسب اقتصادية . وبعبارة أخرى ، يمكن استخدام عملية تشكيل الذات الاستراتيجية في المواقع الحدية والجزئية لأغراض تراكم رأس المال بنفس الفعالية التي يمكن بها استخدام هذه العملية لأغراض التدخل في السرديات الهيمنية حول العرق والأمة (ميتشل، 1997ب؛ ينظر أيضًا أونج، 1993؛ 1999).

إن مشكلة تجاهل العمل التجريبي القائم على أسس ثابتة هي التي تحد من العديد من التحقيقات المعرفية في العمليات العابرة للحدود الوطنية . إن وضع نظريات للعمليات العالمية باستخدام أدوات مفاهيمية جديدة يتيح بدائل لنموذج "العولمة من الأعلى" . ولكن بدون بيانات تجريبية "حرفية" تتعلق بالحركات الفعلية للأشياء والأشخاص عبر الفضاء ، فإن نظريات معاداة الجوهر، والتنقل ، والتعددية ، والتهجين يمكن أن تتدهور بسرعة إلى مصطلحات خالية من أي فعالية سياسية محتملة . ومن خلال البحث المبني على المعلومات الجغرافية والفهم النظري الدقيق للاختلاف ، فإن الأسئلة الصعبة المتعلقة بالحدود والهويات سوف تُدفع إلى السطح ، حتى وإن ظلت دون إجابة جزئيًا اوغير قابلة للإجابة .

البحث عبر الوطني في الجغرافيات الثقافية

إن ممارسات الموقع ومعانيه ، وخاصة إعادة بناء المكان في الفترة المعاصرة من رأس المال "السريع" ، هي موضوعات مشتركة في الجغرافيات الثقافية . بأية طريقة تؤثر "حالة العولمة" على ثقافة الموقع و وعي الأشخاص الذين يتنقلون ، وكذلك أولئك الذين لا يستطيعون أو لا يرغبون في التحرك ؟ ما هي الممارسات والتصورات عبر الوطنية التي حفزتها التحولات العالمية (أونج، 1999) ؟ كيف يؤثر امتداد "العلاقات والتفاعلات المتعددة" (فيرتوفيك، 1999) عبر الحدود على الجغرافيات الثقافية للأفراد والأمم ؟

في السنوات الأخيرة ، بدأ العديد من العلماء في فحص الديناميكيات الاجتماعية والمكانية للاقتصاديات والحياة عبر الحدود . على سبيل المثال ، يتتبع بيتر جاكسون وفيل كرانج (2000) مسارات تدفقات السلع وتداعياتها الثقافية . وهما مهتمان بالطرق التي يمكن من خلالها تصور مفاهيم التجارة وحركة الأشياء في علاقتها بنظرية عبر وطنية . وبالنسبة لهما ، فإن التركيز على ثقافة السلع يمكن أن يوفر عدسة مهمة يمكن من خلالها فحص العديد من المواقع والحركات بين مواقع محددة بدلاً من الحركات الأكثر شيوعًا للمهاجرين ذهابًا وإيابًا عبر العالم . وبهدف المساعدة في "تأسيس" الخطاب عبر الوطني مع تجنب إصلاحه بطريقة تبسيطية ، يدرسان **"إعادة تشكيل مساحات الثقافة" من خلال الروابط بين المواقع المتعددة لاستهلاك السلع وإنتاجها .**

كما أن البحث في تأثيرات الحركة العابرة للحدود الوطنية على الأسر وخاصة النساء يشكل مجالاً بحثياً متنامياً . على سبيل المثال ، يدرس يوه وويليس (1999) الطرق التي تستمد بها شبكات الأعمال العابرة للحدود الوطنية وعملية التقسيم الإقليمي في سنغافورة أيديولوجيات جنسانية ولها آثارا رئيسية على عمليات البناء الجارية لهويات النساء والرجال في آسيا . نظراً لأن الرجال هم الذين يشاركون عادة في الأعمال التجارية التي تمتد عبر الحدود الوطنية ، فإن النساء في الأسرة هن عموماً من يتركن "في المنزل" لحماية الأسرة ومعاني المنزل . وبالافادة من المقابلات المكثفة التي أجريت مع المهاجرين الاقتصاديين ، وجد يوه وويلز أن "أفراد الأسرة من الذكور والإناث غالباً ما يحاولون حل التوترات الناجمة عن كونهم "في الوطن" و"بعيداً" من خلال تقسيم العمل بين الجنسين عبر الوطني : فبينما يتم نشر العمالة الذكورية في قيادة الاقتصاد الخارجي وتسييره وتزييته في الخارج ، تعمل العمالة النسائية المخصصة على دعم الجبهة الداخلية وتغذية "قلب الأمة" . وينعكس هذا النمط بطرق مثيرة للاهتمام في حالة المهاجرين من رجال الأعمال من هونج كونج إلى فانكوفر، حيث تُترك المرأة عموماً في الوطن "الجديد" في كندا ، بينما يستمر الرجل في إدارة الأعمال عبر الوطني ، وكثيراً ما يحتفظ بمنزل وعشيقة في هونج كونج . وأصبح هذا النمط شائعاً للغاية في ثمانينيات القرن العشرين حتى أن مصطلح "تاي كونغ رين" تم صياغته لوصف هذه الظاهرة . ومن اللافت للنظر أن المصطلح يحمل تورية مزدوجة ، إذ يعني في اللغة الصينية "رائد الفضاء" و"الزوجة الفارغة" (ميتشل، 1993؛ أونج، 1993). وفي كلتا الحالتين ، تعمل المرأة كجسر بين الحياة المنزلية / العائلية والعالم الاقتصادي المنتج للذكر العابر للحدود الوطنية .

ويزداد الانقسام القائم على أساس الجنس بين القطاعين العام والخاص وبين الإنتاجي والإنجابي قوة وعمقًا من خلال الفصل المكاني الحرفي للحدود الدولية (يو وويليس، 1999). وكان أحد المحاور الرئيسية للبحث على مدى العقد الماضي هو تأثير الهجرة العابرة للحدود الوطنية وتدفقات رأس المال على السياسات الثقافية للأمة . وقد ركز علماء الأنثروبولوجيا مثل أونج (1999) وباش وآخرون على هذا الموضوع .

درس (1995) و Appadurai (1996) الطرق التي تعمل بها التدفقات عبر الحدود على تحويل معنى الانتماء بشكل عميق ، مما يخلق مجتمعات متخيلة على نطاق واسع . تتبع ميتشل (1993؛ 1997ج) أيضًا الخطابات المتغيرة حول السرديات الوطنية مثل التعددية الثقافية ، والمجال العام والديمقراطية في سياق القرارات العالمية . إن تدفقات الهجرة عبر الوطنية المتزايدة ، وفي كل هذه الأعمال ، هناك اهتمام بربط العمليات الاقتصادية والثقافية ، وخاصة التحول من الإنتاج الصناعي الشامل إلى نظام التراكم المرن في أواخر الرأسمالية ، مع التحولات في البناء الثقافي لكل من الأمة ومواطنيها في الحركة .

في العمل على المهاجرين الصينيين الأثرياء من هونغ كونغ إلى فانكوفر، على سبيل المثال ، وضح ميتشل (2002) الطرق التي عطلت بها هذه الطبقة المهاجرة الافتراضات القديمة للمجتمع وأظهرت التوترات في الواصلة بين الأمة والدولة . ولأن الأمة معنية في المقام الأول بتشكيل مجتمع عاطفي ، فإن السرديات المرتبطة بهذا التشكيل هي تلك المتعلقة بالمكان ، والتجذر ، والقيم ، والمجتمعية ، والإقليم، وما إلى ذلك . وقد تبين أن هذه السرديات متناقضة مع الممارسات الفعلية للدولة الكندية ، التي تسعى إلى ترسيخ أجندة نيوليبرالية للرأسمالية الاقتصادية الحرة واستنزاف الحكم . **إن السرديات الثقافية للأمة هي تلك التي تتحدث عن الأماكن المستقرة والوعي بالمكان (*عبقرية المكان*)** ، في حين شجعت ممارسات الدولة في ثمانينيات القرن العشرين على تداول المكان وسرعته واختراقه (من خلال دخول رأس المال السريع) . إن المهاجرين الأثرياء العابرين للحدود الوطنية الذين يدخلون البلاد ضمن فئة "الأعمال" من المهاجرين يجعلون هذا التناقض واضحًا من خلال تجسيدهم الحرفي لرأس المال . ولكونهم مهاجرين رأسماليين "عابرين" ، يُنظر إليهم على

أنهم يركبون مدينة فانكوفر والبلاد ككل على "موجة مد من رأس المال" ، وكثيرًا ما يتم تمثيلهم كغرباء يتنقلون ذهابًا وإيابًا عبر منطقة آسيا والمحيط الهادئ مع القليل من الولاء أو عدمه "للمكان" ، فإن هؤلاء المهاجرين يجعلون التناقض بين خطاب الأمة وأفعال الدولة واضحًا للغاية . لقد أصبح الاتصال العالمي ، وخاصة نشر وسائل الإعلام ، منتشراً ومقنعاً إلى الحد الذي جعل العديد من الناس يفترضون الآن تشكيل **ثقافة واحدة عالمية أو "عالمية مأهولة"** (هانيرز، 1996) . ومع ذلك ، فإن معظم جغرافيي الثقافة يتجنبون إما التفكير المروع أو الاحتفالات المعرفية المجردة من التاريخ الاقتصادي والممارسات اليومية لإعادة الإنتاج الاجتماعي والثقافي .

وعلى الرغم من أن مفهوم المساحات الثقافية العابرة للحدود الوطنية كان في البداية من تأليف نقاد الدراسات الثقافية وعلماء الأنثروبولوجيا ، فقد بدأ جغرافيو الثقافة في التحقيق في آثار الشبكات العابرة للحدود الوطنية على **شكل ومعنى المنزل والبيت** (ميتشل، 1998؛ فاسيلي، 1997)، وعلى مساحات الحي والثقافة (فيذر ستون ولاش، 1999؛ والتون روبرتس، 1999) وعلى المساحات الثقافية (فيذر ستون ولاش، 1999؛ والتون روبرتس، 1999). **إن الدراسات الثقافية العابرة للحدود الوطنية تتناول الطرق التي تؤثر بها روابط رأس المال وروابط الأعمال العابرة للحدود الوطنية على الوعي الثقافي والعكس صحيح** (دواير وبرينجا، 2000؛ جاكسون وكرانج، 2000).

إن البحوث الثقافية العابرة للحدود الوطنية هي في المقام الأول إثنوغرافية ، ولابد أن تكون متعددة المواقع ومكانية حتى تصبح الروابط المتبادلة بين الأماكن والأشخاص والأحداث واضحة . وعلى عكس أغلب الأعمال في النقد الأدبي ، إن البحوث الجغرافية تستند إلى المفاهيم الإبستيمولوجية الحالية فضلاً عن البحوث التجريبية الأساسية . ***وتفحص الجغرافيات الثقافية العابرة للحدود الوطنية التحركات والممارسات المجسدة للمهاجرين و/أو تدفقات السلع ورأس المال ، وتحلل هذه التدفقات فيما يتصل بالحدود الوطنية والبناءات الثقافية للأمة والمواطن والحياة الاجتماعية*** . إن التشابك بين العمليات والنظريات الاقتصادية والثقافية في الدراسات العابرة للحدود الوطنية هو الذي يسمح بهذا التفاعل الغني والذي يستمر فيه أفضل بحث علمي في الدراسات العابرة للحدود الوطنية .

وفي العمل المستقبلي عن العولمة ، هناك مجالات عدة يمكن أن يتوسع البحث فيها بشكل مثمر . على سبيل المثال ، ظل تصور التأثيرات الاقتصادية للهجرة عبر الوطنية محدودًا إلى حد ما بسبب التركيز المفرط على تأثير التحويلات المالية . ورغم أن التحويلات المالية العالمية ضخمة من حيث الحجم (حوالي 71 مليار دولار على مستوى العالم) ولها أهمية حاسمة لبعض البلدان مثل الهند والسلفادور، فإن التأثيرات الاقتصادية الإجمالية للتنقل عبر الوطنية ربما تكون أعظم من ذلك بكثير.

ومن الواضح أن هناك العديد من التأثيرات المضاعفة المرتبطة بحركة الأشخاص والسلع المتسارعة. ومن شأن البحث الذي يحقق في السياسات والممارسات المتغيرة للشركات ، وخاصة تلك التي تعمل في مجال الخدمات المصرفية والتأمين وتحويل الأموال (مثل موني جرام أو ويسترن يونيون) وغيرها من الخدمات الدولية ، أن يبدأ في استخلاص بعض التبعات الاقتصادية الهائلة المتزايدة المترتبة على العولمة . وعلى نحو مماثل ، قد يكون من المفيد توسيع نطاق العمل المعاصر بشأن التأثيرات السياسية للعولمة . وتركز الأبحاث حالياً في المقام الأول على حجم الدولة القومية . ولكن من الأهمية بمكان أيضاً التساؤلات المتعلقة بسياسات المقاييس الأخرى ، والعلاقات المتبادلة بين المقاييس . فما هو ، على سبيل المثال ، تأثير الهجرة عبر الوطنية على مفاهيم التعليم ، وخاصة كيف ينبغي تعليم الأطفال لكي يصبحوا "مواطنين" في دولة معينة ؟ وفي إنجلترا وكندا والولايات المتحدة ، تدور الآن **مناقشات محتدمة حول الغرض من التعليم** ، فضلاً عن أفضل السبل

لتقديم التعليم . **فهل ينبغي تعليم الطلاب لكي يصبحوا عمالاً عالميين فعالين أم لكي يشاركوا بنشاط في الساحة الوطنية ؟** وهل الحكومة الوطنية هي أفضل مزود للتعليم ، أم ينبغي فتحها أمام قوى السوق ، وربما القوى الدولية ؟ إن هذه المناقشات مرتبطة بشكل واضح بحالة العولمة ، ومن شأن البحث في هذا السياق أن يلقي المزيد من الضوء على السياسات المؤسسية التي تتشابك بشكل وثيق مع سياسات الأمة ، ولكنها تعمل على مقاييس مختلفة (ينظر، على سبيل المثال، ميتشل، 2001).

وتشمل القضايا الأخرى المرتبطة بإعادة الإنتاج الاجتماعي تلك المتعلقة بالصحة والاستهلاك الحضري بشكل عام . هل يطلب المهاجرون نفس الخدمات أو المنتجات ؟ هل تتغير الأسواق والبرامج الحكومية نتيجة لاختلاف الاحتياجات والمتطلبات ؟ هل تتغير أنماط الاستهلاك ، وهل يؤثر هذا على سلاسل السلع وعمليات الإنتاج بشكل عام ؟ هل يتبع رأس المال الجهات الفاعلة عبر الوطنية ؟ هل تفتح منافذ سوقية جديدة لأنواع معينة من المنتجات أو الخدمات "العرقية" ؟ هذه هي أنواع الأسئلة التي تبدأ في الكشف عن الأنشطة والتداعيات المضمنة للحركات عبر الوطنية في مواقع محددة ومرتبطة بالسياق . وفي المستقبل ، ينبغي للبحوث العابرة للحدود الوطنية أن تبدأ في إلقاء شبكة أوسع من أجل التقاط التغيرات الثقافية الدقيقة المرتبطة بالشبكات والمعاملات والتفاعلات الاجتماعية - الثقافية الجديدة التي تحدث في الفترة المعاصرة من الحركات المتسارعة التبادل .